

اشكالية قياس وتقييم ظاهرة الفقر في الدول العربية

* د. طويطي مصطفى، جامعة اكلي محند أولحاج، بوية، الجزائر.

** أ. لعرج مجاهد نسيمة، جامعة أبوبكر بلقايد، الجزائر.

الملخص

بالرغم من التقدم الكبير الذي أحرز في مجال دراسة وتحليل الفقر إلا انه لا زال في الدول النامية يعتره جانب من النقص والذي يندرج ضمن مشكلات قياس الفقر وما يتصل بالبيانات المتاحة، لذلك حاولنا من خلال هذه المداخلة تحديد مختلف الاشكالات المتعلقة بقياس الفقر، اشكالية تحديد مفهوم الفقر، مختلف طرق قياسه وكذا تحليل ظاهرة الفقر في الدول العربية. وقد خلصت الدراسة الى أن من بين أسباب محدودية استراتيجيات وسياسات محاربة الفقر في العالم العربي يرجع الى تضارب في المعطيات الخاصة بقياسه لذا لا بد عند تحديد نسب الفقر ان يتم التحقق من التعريف المعتمد للفقر، منهجية القياس، نوعية البيانات الاحصائية.

الكلمات المفتاحية: الفقر، اشكالية، القياس، متعدد الأبعاد، الدول العربية.

Abstract

Despite the significant progress made in the field of study and analysis of poverty, there is still a lack of poverty measurement and the availability of databases in developing countries. This paper tries to identify the various problems related to the measurement of poverty, problems of determination of poverty's concept and its measurement methods, as well analyze the phenomenon of poverty in the Arab countries. The paper concluded that the limited strategies and policies fight against poverty in the Arab world due to the inconsistency of data of its measurement, Thus it must to verify the definition of poverty, methodology of measurement, the quality of statistical data in determining the rates of poverty.

Keywords: poverty, Problematic, measurement, multi-dimensional, the Arab countries.

* kaizen1982@gmail.com

** l-m-nassima@live.fr

مقدمة

رغم النجاحات التي شهدتها الاقتصاد العالمي في بداية تعافيه من الأزمات المتداخلة الممزوجة بظروف اللااستقرار السياسي والحروب الدولية، المدنية والدينية، إلا ان الفقر المدقع لا يزال منتشرًا على نطاق واسع في العديد من أنحاء العالم لا سيما في أجزاء من آسيا. فوفقًا لخط الفقر الذي حدده البنك الدولي على أساس 1.25 دولار يوميًا (حسب أسعار عام 2005) لا يزال هناك ما يقارب 1.3 بليون نسمة يعيشون في فقر على الرغم أن هذا الرقم يمثل انخفاضًا، حيث كان 1.9 بليون دولار (حسب اسعار عام 1981) ومع ذلك فإن الفقر ليس مجرد افتقاد للدخل الكافي، إذ أنه ظاهرة متعددة الأبعاد تمثل حرمان المرء من القدرة على العيش بحرية وكرامة مع امتلاك الامكانيات الكاملة التي تمكنه من تحقيق الأهداف التي يرى لها قيمة في الحياة. وتوحي مؤشرات متنوعة عن الفقر المتعدد الأبعاد رغم صعوبة قياسها بأن هناك الكثير الذي ينبغي القيام به¹، كما ان حجم الفقر وترتيب المنطقة العربية يتغيران كثيرًا مع ارتفاع خطوط الفقر، ففي 2008 واستناداً إلى خط 1.25 دولار، كان معدل من يعانون الفقر في المنطقة يساوي معدله في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي الأكثر ثراءً بكثير، لكن استناداً إلى خط 2.75 دولار، نجد أن معدل الفقر بما يساوي ضعفي معدله في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي².

وبهدف رسم السياسات والاستراتيجيات المناسبة للحد والتخفيف منه، يتطلب بالضرورة الاستناد الى الدراسات الوطنية وخطوط الفقر الوطنية التي هي أكثر ملائمة وصلاحيّة في هذا المجال، لكن وبالرغم من التقدم الكبير الذي أحرز في مجال دراسة وتحليل الفقر إلا انه لا زال في الدول النامية يعترضه جانب من النقص والذي يندرج ضمن مشكلات وعوائق قياس الفقر وأهمها ما يتصل بالبيانات المتاحة، المقاربات المعتمدة، ما يتصل بتعريف الفقر نفسه. لذلك حاولنا من خلال هذه المداخلة دراسة اشكالية قياس وتقييم ظاهرة الفقر في الدول العربية من خلال طرح مجموعة من الاشكاليات وهي:

هل هناك مفهوم ومقياس واحد للفقر؟ ولما نهتم بقياس الفقر؟ وما هي عوائق قياس الفقر في دول عربية؟

وللإجابة على التساؤلات السابقة، سنركز في هذه الورقة على مجموعة من النقاط تتمثل في:

1- اشكالية تحديد مفهوم الفقر؛

2- قياس الفقر ومختلف الاشكاليات المتعلقة به؛

4- تحليل ظاهرة الفقر في الدول العربية؛

1- اشكالية تحديد مفهوم الفقر: الفقر مفهوم مراوغ، فربما كان هناك فقراء بقدر ما توجد دلالات متعددة للكلمة ويقدر عدد البشر وتوقعاتهم، فلغات العالم تتنافس مع بعضها البعض في عدد الكلمات التي تشير إلى ظروف الفرد المرتبطة بالمدرجات المختلفة للفقر³، فمن حيث الشكل اللغوي يشير الفقر إلى النقص والحاجة، قال الله تعالى: {يأيتها الناس أأنتم فقراء إلى الله} (سورة فاطر الآية 15) أي محتاجون إليه، وقد ميّز بعض الفقهاء قديماً بين الفقير الذي لا يملك قوت عامه والمسكين الذي لا يملك قوت يومه، وهي مقابلة لها علاقة بواجب الزكاة.

ونجد أن الفقر يختلف من مجتمع لآخر فليس من السهل تعريف الفقر نتيجة لكثرة العوامل والمتغيرات التي تؤثر وتتأثر بها هذه الظاهرة، كما أن تعاريف الفقر نجد أنها تختلف من باحث إلى آخر باختلاف المنظور الذي ينظر به. ويمكن عرض تعريفات بعض التعاريف المقدمة من طرف الباحثين فيما يلي:

نجد أن الدكتور محمد حسين باقر عرف الفقر: بأنه "حالة من الحرمان المادي التي تتجلى أهم مظاهرها في انخفاض استهلاك الغذاء كما ونوعاً وتدني الحالة الصحية والمستوى التعليمي والوضع السكني والحرمان من تملك السلع المعمرة والأصول المادية الأخرى، وفقدان الاحتياطي أو الضمان لمواجهة الحالات الصعبة كالمرض والإعاقة والبطالة والكوارث والأزمات... الخ"⁴.

أما فليب عطية: "يعتبر الفقر بشكل عام بأنه ندرة المادة أو تبديدها أو توزيعها على نحو غير عادل"⁵.

في حين أن أمارتيا سن **A.K.Sen**: عرف الفقر على أنه "حالة من الحرمان من الحاجات الأساسية أكثر منه حرمان من الدخل عالي"⁶.

كما حاز الفقر على اهتمام المنظمات الدولية فأصدرت تقارير تحاول تقديم إسهامات في تعريف الفقر نذكر أهمها:

تعريف البنك الدولي في التقرير الذي نشره سنة 1990، بأن الفقر هو "عدم القدرة على تحقيق حد أدنى من مستوى المعيشة"⁷.

أما تقرير التنمية الإنسانية العربية فقد عرف الفقر بأنه عبارة عن: "عجز الناس عن امتلاك القدرات البشرية اللازمة لضمان احيات الرفاه الإنساني في كيان اجتماعي ما، فردا كان أو عائلة أو مجتمعا محليا"⁸.

أما تقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة فقد حدد سنة 1996 فقر المقدره الذي يركز على نقص القدرة على الحصول على التغذية الملائمة والصحة الجيدة والمستوى التعليمي المناسب، في هذا المجال نلخص مؤشرات عدم المقدره في العناصر التالية⁹:

- مؤشرات الصحة والتعليم الذي يتضمن معدل وفيات الأطفال ومعدل وفيات الأمهات، وتوقع الحياة ومعدل سوء التغذية للأطفال ومعدل الأمية.

- مؤشرات الإقتناء مثل الحصول على المياه الصالحة للشرب.

- مؤشرات الحرمان مثل البطالة .

وفي سنة 2001 تبنى تقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة مقياس للفقر البشري لتحديد الفقر وإظهار نقاط الحرمان البشري

من خلال حساب معدل الوفيات للأطفال الرضع ومعدل الأمية ودرجة النقص في الحصول على الحاجات والخدمات الضرورية ودرجة سوء التغذية.

أما التعريف الذاتي للفقر، فيقيس الفقر من منظور الفقراء أنفسهم، حيث يرون أن مفهوم الفقر هو: "نتيجة لعدم القدرة على

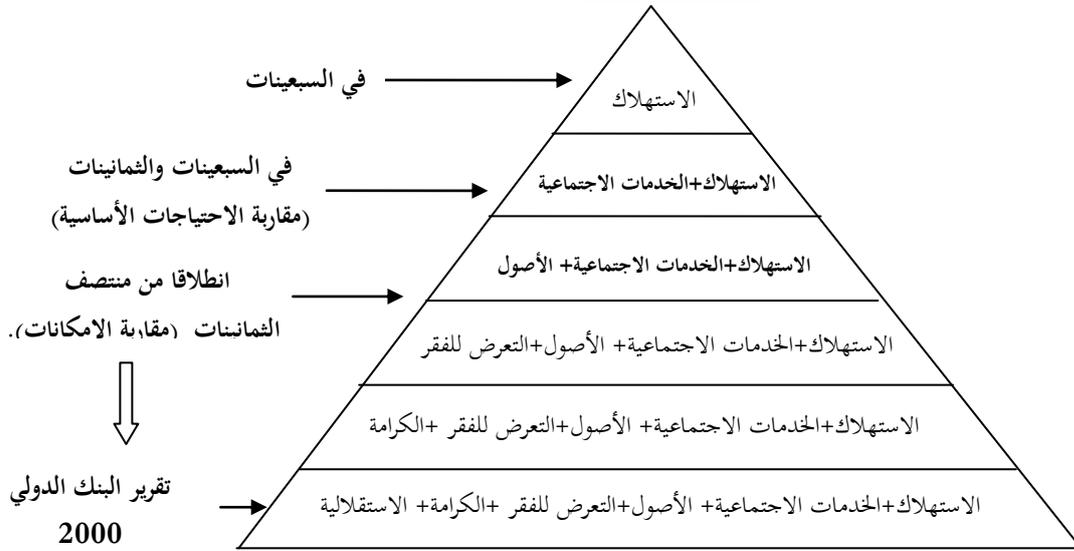
تلبية الاحتياجات الأساسية للفرد والأسرة والمتمثلة في توفير المأكل والملبس والسكن الملائم، وضمان العلاج، وتوفير المستلزمات التعليمية لأفراد الأسرة، وتسديد فواتير الماء والكهرباء وتلبية الواجبات الاجتماعية"¹⁰.

ولعل التعريف الذي قدمته ديبياناريان¹¹ هو مفهوم متعدد الأبعاد إذ يشمل جوانب مختلفة وأبعاد متعددة، فهو الأنسب لتفسير

الفقر والذي عرف على انه انعدام الحيلة وانعدام القدرة على التعبير، وأوضحت أن للفقر أبعاد مادية، اجتماعية، نفسية، روحية، بدنية، إضافة إلى الأمن وحرية الاختيار والحركة¹².

وما يمكن ملاحظته هو أن مفهوم الفقر كان يتطور ويأخذ أبعاد جديدة بمرور الزمن، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي¹³:

الشكل رقم (01): تطور مفهوم الفقر



SOURCE : Jean pierre cline et autres : Les nouvelles stratégies internationales de lutte contre la pauvreté, 2^{ème} édition, paris, economica, 2003, p 34.

نلاحظ من خلال الشكل أن مفهوم الفقر عرف تطورا، فخلال بداية السبعينات كان ينظر إليه على أنه عدم الوصول إلى مستوى معين من الاستهلاك الغذائي أما في منتصف السبعينات وبداية الثمانينات دخلت متغيرات أخرى، فإضافة إلى عدم الوصول إلى مستوى معين من الاستهلاك الغذائي، عدم الحصول على الملبس، المسكن، التعليم، الصحة وهذه المتغيرات تعرف بالاحتياجات الأساسية وهذا الفقر من منظور الحاجات الأساسية.

وانطلاقا من منتصف الثمانينات دخلت متغيرات أخرى في مفهوم الفقر وتم الانطلاق والانتقال إلى غياب فرص وإمكانات الاختيار والإقصاء من المجتمع اقتصاديا اجتماعيا وسياسيا، الخوف من أن يصبح الفرد فقيرا في المستقبل (La vulnérabilité) الافتقار إلى الكرامة، استقلالية هذا المنظر للفقر هو منظور مقارنة الإمكانيات والفرص (القدرات). [انتقال من المفهوم النقدي إلى مفهوم أو منظور مقارنة القدرات].

وعليه نرى أن تعريف الفقر يتوجب تحديده في إطار زمني ومكاني معين، فمن يعد فقيرا حسب مستويات المعيشة في الولايات المتحدة الأمريكية قد يعد غنيا في إحدى الدول الإفريقية والآسيوية. كما أنه من كان يعتبر فقيرا نسبيا بمقاييس عشرين سنة مضت حسب احتياجات ومتطلبات الحياة في ذلك الوقت، قد يعتبر في الوقت الحاضر ضمن من يعيشون في الفقر المدقع¹⁴، وإذا ما سلمنا أن الفقر هو مفهوم نسبي، بمعنى أن مفهوم الفقير قد يتغير من زمن إلى آخر، فإننا نكون أمام حالة استمرارية الفقر عبر الزمن، بل وأن الفقير حتى بمفهومه المطلق، والذي يمكن اعتباره ذلك الذي لا يجد قوت يومه وليلته ظل موجود عبر مختلف العصور.

2- اشكالية قياس الفقر: قبل التطرق إلى مختلف اشكاليات المتعلقة بقياس الفقر سنحاول بداية التعرف على مختلف طرق قياس الفقر المعتمدة على البعد المادي أو النقدي الوحيد وقياس الفقر المتعدد الأبعاد.

1-2- قياس وحيد البعد للفقر: يقصد بقياس الفقر وضع أرقام التي من خلالها يمكننا تقييم درجة الفقر في مجتمع ما وتحديد عدد أفراد المجتمع الذين يعتبرون فقراء. ويفترض إمكانية قياس الفقر باستخدام بعد واحد يتمثل في الدخل أو الانفاق الاستهلاكي كمقياس للرفاهية عن طريق تجميع حزمة الدلائل المعبرة عن مختلف أوجه الرفاهية والعيش اللائق في دليل نقدي مركب واحد.

2-1-1- خطوط الفقر: يقوم خط الفقر بتقسيم المجتمع إلى فئتين، فقراء وغير فقراء. ويعتبر الفرد فقيرا إذا كان استهلاكه أو دخله يقع تحت مستوى الحد الأدنى للحاجات الأساسية اللازمة للفرد، ويطلق على هذا الحد الأدنى بخط الفقر. وهناك أربعة أنواع من خطوط الفقر:

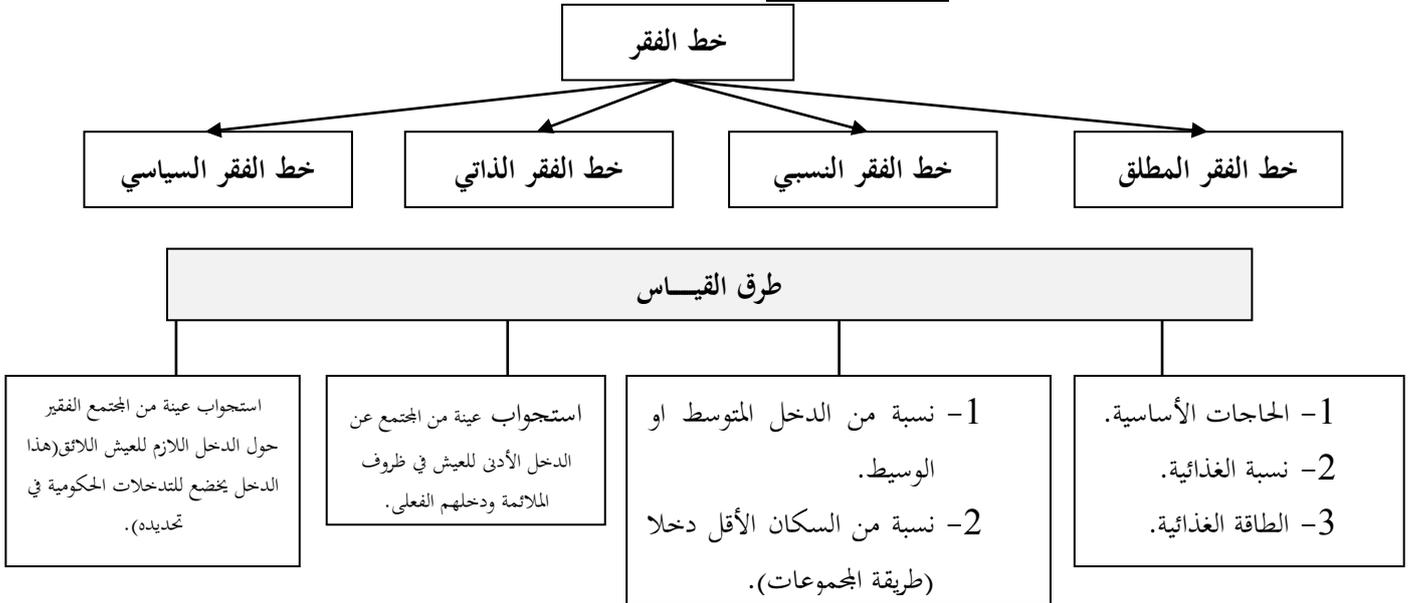
أ- خط الفقر المطلق: إن تعدد وتنوع الحاجات الاستهلاكية التي تتطلبها حياة الأفراد في المجتمع من سلع استهلاكية غذائية، و سلع استهلاكية غير غذائية، أدى إلى التمييز بين نوعين من خط الفقر المطلق: أولهما خط فقر الغذاء (الفقر المدقع)، على اعتبار أن المكون الرئيسي للاحتياجات الأساسية في الدول النامية هو الغذاء وثانيهما هو خط فقر غير الغذاء أو خط الفقر الأعلى يتمثل في احتياجات الضرورية غير غذائية (الملبس، السكن، التعليم والصحة)¹⁵.

ب- خط الفقر النسبي: هو التواجد تحت نسبة معينة من الدخل المتوسط ويتغير بتغير نوع الدخل ومستواه أيضا إذ يعتبر الفقر ظاهرة نسبية يوجد في كل مجتمع حتى في أغنى المجتمعات.

ج- خط الفقر الذاتي: تركز هذه الطريقة على تحديد خط الفقر من خلال الفقراء ذاتهم وذلك بتحديد المكونات اللازمة لعيش حياة مقبولة في مجتمع ما وهي تركز على الإجابات التي يقدمها الأفراد على السؤال التالي: ما هو مستوى الدخل اللازم لمقابلة احتياجاتك الأساسية؟ وهذه الاحتياجات الأساسية تتمثل في الغذاء، الملابس، السكن، التعليم، الصحة والمواصلات ويأخذ متوسط الإجابات على هذا السؤال التوصل إلى خط الفقر¹⁶.

ت- خط الفقر السياسي: هو خط محدد في الوسط السياسي الإداري لدولة ما وفي وقت ما، وهو يوافق مستوى من الدخل يعتبر أي فرد أو عائلة يملك دخل أقل منه بحاجة إلى مساعدة اجتماعية ويعتبر صاحبه من الفقراء. ويمكن تلخيص طرق قياس الفقر وحيد البعد وفقاً للمخطط التالي:

الشكل رقم (02): قياس وحيد البعد للفقر

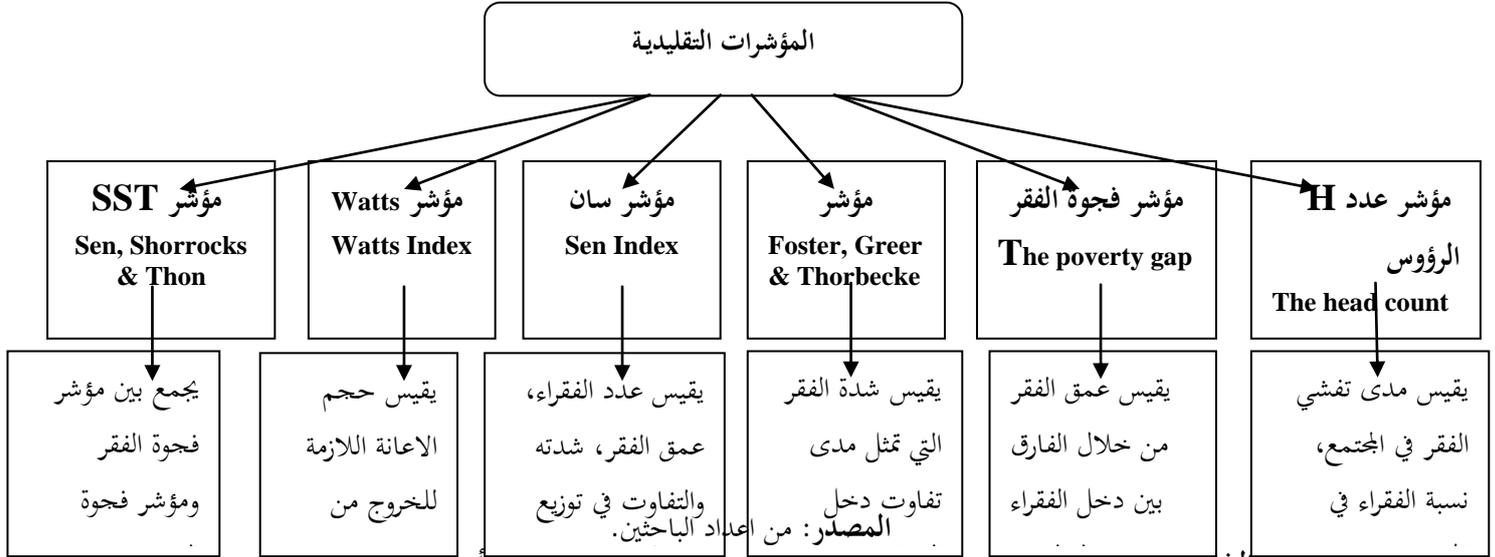


المصدر: من إعداد الباحثين.

2-1-2- مؤشرات الفقر: بالرغم من أهمية خط الفقر في دراسة الفقر في مجتمع ما وتحديد أعداد الفقراء إلا أنه لا يصلح لتقديم دلالات أخرى كمدى الفقر وعمقه وقياس درجة الحرمان، لهذا ظهرت مؤشرات تحاول سد ثغرات خط الفقر حيث تعني بتجميع المعلومات حول الفقراء الذين تم تحديدهم على أساس خط الفقر، نذكرها فيما يلي:

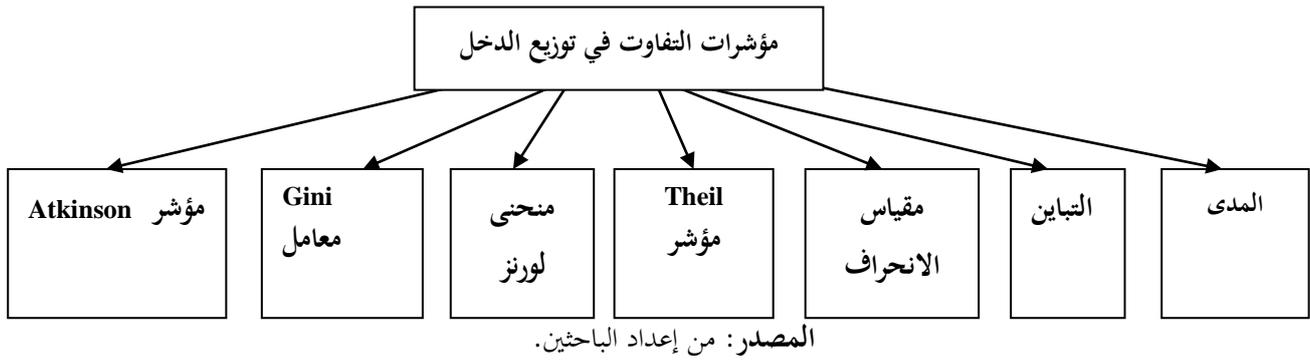
أ- المؤشرات التقليدية البسيطة: نختصر هذه المؤشرات في الشكل التالي:

الشكل رقم (03): المؤشرات التقليدية لقياس الفقر



ب- مؤشرات التفاوت في توزيع الدخل: هناك علاقة تبين التفاوت في توزيع الدخل والفقر إذ أنه لا يوجد أي مجتمع ينتشر فيه الفقر بدون أن يكون فيه تفاوت في توزيع الدخل ولكن يمكن أن يكون مجتمع ما يتميز بتفاوت كبير في توزيع الدخل مع عدم وجود الفقر. نختصر هذه المؤشرات في الشكل التالي:

الشكل رقم (04): مؤشرات التفاوت في توزيع الدخل

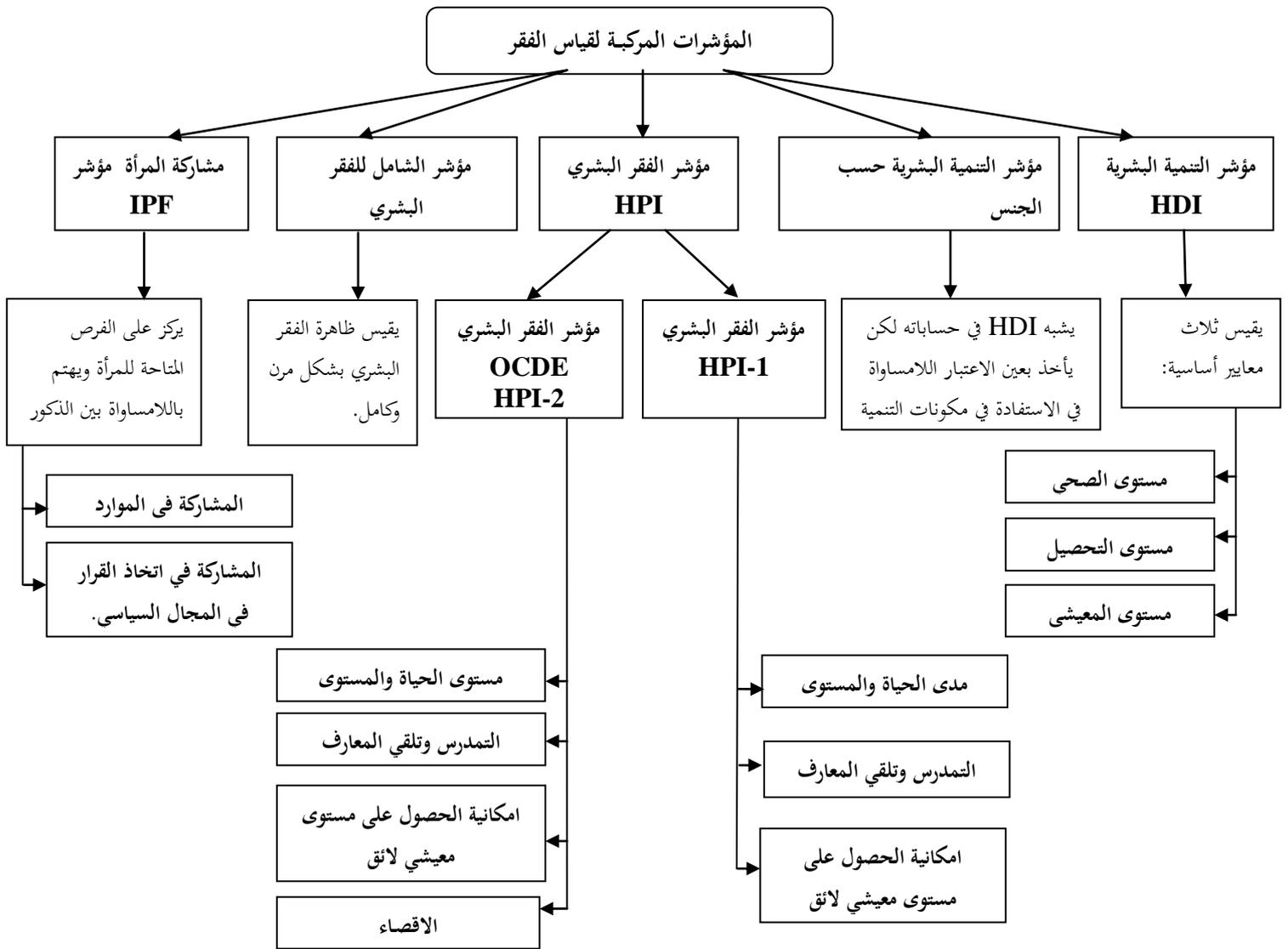


2-2- قياس متعدد الأبعاد للفقر: إن استعمال خط الفقر في قياس الفقر وتحديد الفقراء من غيرهم في مجتمع ما تعتبر الأكثر استعمالاً ولكن نجد أنه ترد عليه بعض الملاحظات والقيود، باعتبار أن الفقر هو ظاهرة معقدة جداً لا يمكن حصرها في بعد واحد لاسيما البعد النقدي، فمن غير الممكن القول ان مؤشر واحد للرفاهية قادر على تغيير جوانب الفقر، ضف الى ذلك ينبغي أن يكون لخط الفقر علاقة معقولة مع مستوى المعيشة مع الدولة مراد قياس الفقر فيها فإذا تم استخدام خط الفقر في دولة غنية لأصبح جميع السكان في معظم الدول النامية فقراء كما لو استخدم خط الفقر في دولة نامية ستعتبر تلك الدولة الغنية خالية من الفقر لدى لا بد من أن يتم إنشاء خط الفقر يناسب المستوى الاقتصادي والمعيشي لكل دولة، أيضاً مشكلة اختيار وحدة قياس لتحديد خط الفقر هل هي العائلة أم الفرد؟ والعائلة ممكن أن تكون مكونة من فرد واحد أو عدة أفراد وكما هو معلوم أن المسوح ميزانية الأسرة تستخدم في تحديد أنماط الاستهلاك

للعائلة ككل وليس لكل فرد على حدة... بالإضافة الى العديد من الملاحظات والقيود، لذلك ظهرت مقاربات تحاول حل هذا المشكل إذ تحاول استخدام إحصائيات داخل العائلة لقياس أجزاء الفقر ومقدار النقص في الدخل واستخدام خصائص الأفراد من أجل إعطاء صورة واضحة عن خصائص الفقراء، كما دفع الأمر الباحثين إلى دراسة الفقر بأبعاده المختلفة وظهرت في هذا المجال عدة أعمال سميت بالمقاربات متعددة الأبعاد، إذ نجد صنفين من المقاييس المعتمدة في قياس الفقر المتعدد الأبعاد باستخدام المقاربة غير المعتمدة على البديهيات وهي:

2-2-1- المؤشرات المركبة: وتتمثل في أدلة التنمية البشرية وتختصرها في الشكل التالي:

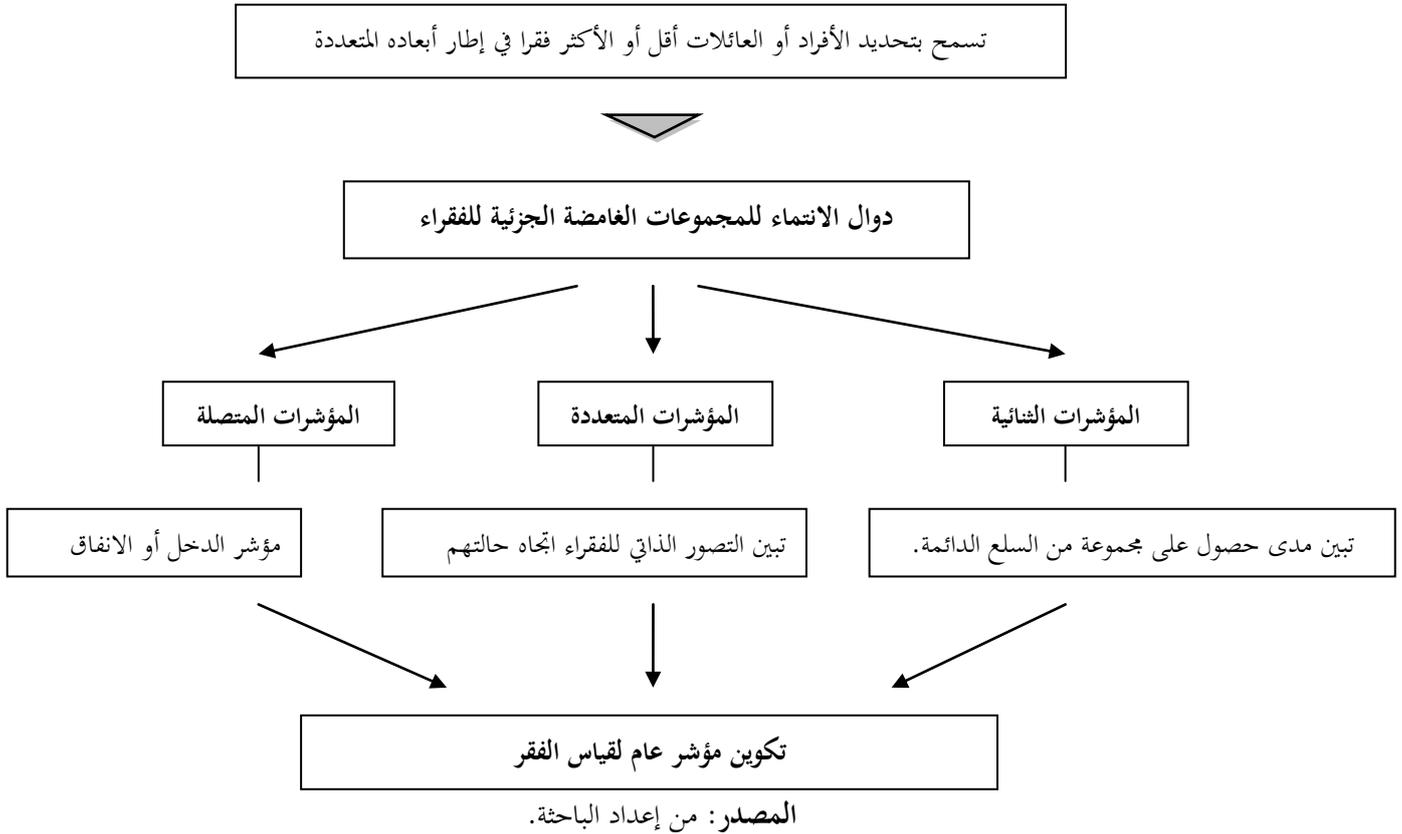
الشكل رقم (05): المؤشرات المركبة لقياس الفقر



المصدر: من إعداد الباحثة.

2-2-2- نظرية المجموعات الغامضة: والتي تعتبر من أهم مقاييس الفقر المتعددة الأبعاد غير المعتمدة على البديهيات والمرتكزة على البيانات الفردية. وقد طورت لأول مرة من طرف Zadeh (1965) ثم من طرف Cerioli & Zani (1990) كطريقة رياضية لقياس الفقر كظاهرة متعددة الأبعاد وعمقت هذه النظرية من طرف C.Dagum (2002)¹⁷. والتي تسمح بتحديد الأفراد أو العائلات الأقل أو الأكثر فقرا في إطار الأبعاد المتعددة للفقر وتحديد درجة انتمائهم إلى مجموعة الفقراء. ويمكن تلخيص طرق قياس الفقر وحيد البعد باستعمال المجموعات الغامضة وفقاً للمخطط التالي:

الشكل رقم (06): قياس الفقر بأبعاده المتعددة باستخدام نظرية المجموعات الغامضة



من خلال تحديدنا لأهم التعاريف المقدمة لمصطلح الفقر ومختلف طرق قياسه يتضح مجموعة من الاشكاليات المتعلقة بقياسه نذكرها فيما يلي¹⁸:

- ما يتصل بتعريف الفقر نفسه، وانعكاس ذلك على القياسات المعتمدة: فهل نعتمد في تعريف الفقر على الدخل فقط، أم يجب اعتماد تعريف للفقر أقرب الى مفهوم الفقر البشري؟
- ما يتصل بالمقاربات المعتمدة: هل نعتمد حصرا على التحقيقات الميدانية الإحصائية من نوع الدراسات المتعارف عليها عن مستوى معيشة الاسر وموازنة الأسرة ام يمكن اعتماد طرق بحث اخرى (اساسية او مكملية) من نوع دراسة الفقر بالمشاركة، وأساليب البحث السوسولوجي او الانتروبولوجي.
- ما يتصل بالقياسات: اي منهجية سوف تعتمد في تحديد وقياس خط الفقر المطلق ام النسبي، على اساس الدخل او الانفاق، الافراد ام الأسر؟ ما هو عدد الخطوط الوطنية والمنطقية التي ستعتمد؟ ما هو الحد الأدنى للسعرات الحرارية وهل سيتم اعتبار المكونات الغذائية الأخرى (بروتينات، فيتامينات... الخ)، ما هي سلة السلع الغذائية وغير الغذائية المعتمدة في قياس الفقر والي اي

سنة تعود، ما هي طريقة احتساب خطوط الفقر الغذائية والدنيا والعليا، هل ستلحظ مؤشرات اخرى غير الدخل والإنفاق، ما هي هذه المؤشرات (ملكية سلع معمرة، مؤشرات اجتماعية... الخ)؟ وما هو شكل ادماجها في خط الفقر المعتمد، هل سيعتمد خط فقر مستقل على اساس مؤشرات اجتماعية - اقتصادية (مؤشر خاص للفقر البشري، مؤشر اشباع الحاجات الاساسية... الخ) هل سيكون هذا المؤشر مستقلا ام مكملا ام مدجا مع خط فقر الدخل؟

- ما يتصل بالبيانات المتاحة¹⁹: ان نقص البيانات من مختلف المصادر يقف عائقا امام عملية قياس وتقييم الفقر، ومن الجدير ذكره هنا انه لا زالت الدول عربية تعد من اقل مناطق العالم توفرا لبيانات الفقر ولذلك اسباب كثيرة. ولعل من اهم البيانات التي تتوفر في هذه الدول بشكل عرضي هي البيانات التي توفرها مسوحات احصائية تنفذ لخدمة اهداف ليس من ضمنها هدف قياس الفقر وتحليله. اضافة الى سجلات الخدمات الحكومية وبيانات تخدم احتياجات وجهود المنظمات الدولية.
- بشكل عام يعتري قواعد بيانات قياس الفقر من مختلف المصادر جملة من المعوقات والتي تقف احيانا عائقا امام الحصول على مؤشرات فقر تتسم بدرجة مقبولة من الكفاءة والدقة. ان من اهم هذه المعوقات ما يلي:
- عدم توفر بيانات تفصيلية على مستوى الوحدات التحليلية، فعلى سبيل المثال ان الاسرة هي الوحدة الاحصائية في مسح نفقات ودخل الاسرة ولا يمكن الحصول على بيانات تفصيلية عن الانفاق على مستوى الافراد الامر الذي لا يسمح بقياس الفقر والتفاوت على مستوى افراد الاسرة او بالنسبة لمجموعات معينة من السكان.
- فقدان البيانات اللازمة الى حساب بعض المؤشرات او البيانات لبعض الفترات الزمنية مما يؤدي الى اللجوء لأساليب التقدير او الى طرق الاستكمال الخطي او الاستعانة ببيانات دولية او احيانا تنفيذ مسح صغيرة لتوفير البيانات المطلوبة.
- ان البيانات التي تتوفر بشكل اعتيادي تخدم في قياس الفقر عند فترة زمنية معينة ولا تتضمن بيانات عن الاسر والافراد التي تصاب بالفقر وتخرج منه بشكل دوري، اي بمعنى اخر ان الطرق المستخدمة لا تشمل الذين يصابون بالفقر بشكل مرحلي او مؤقت.
- في الغالب ان بيانات الفقر المتوفرة لا تتضمن معلومات كافية عن بعض شرائح المجتمع كشرائح الاغنياء التي يكون لسلوكياتها وأنماط استهلاكها اثار مباشرة بالنسبة للفقراء وجهود مكافحة الفقر.
- شح البيانات عن الفئات الاشد فقرا، فعالبا ما تكون هذه الفئات محرومة من الخدمات العامة وبالتالي ليست مشمولة ضمن سجلات الخدمات، كما ان اوضاعها غير المستقرة تؤدي الى عدم شمولها ضمن المسوحات.
- عدم الاتجاه نحو تنفيذ المسوح النوعية بشكل رسمي، والتي يمكن الاستفادة منها في عمليات التقييم والتخطيط ومراقبة وتنفيذ برامج مكافحة الفقر وتأهيل وتدريب الفقراء. ولكن ما زال هذا النوع من المسوح مختصرا على الدراسات والأبحاث الاكاديمية.
- باعتبار ان مسح نفقات ودخل الاسرة يعتبر حاليا هو المصدر الرئيسي لتوفير بيانات الفقر في العديد من الدول، إلا ان عدد من الدول لا زال ينفذ هذا المسح كل خمس الى عشر سنوات مما يخلق فجوة في قاعدة بيانات الفقر، ويجعل من الصعب متابعة برامج تقييم ومعالجة الفقر.

من كل ما سبق نستخلص ان أهمية قياس الفقر تكمن في التعرف على الفقراء ومعرفة أماكن تواجدهم وحجمهم نسبة إلى المجتمع والتعرف على خصائصهم الديموغرافية ومستوياتهم التعليمية والصحية وذلك من خلال المسوح الاسرية المتخصصة بهدف وضع الخطط والسياسات الرامية إلى التقليل من حدة الفقر²⁰، ومن اجل تصنيف او فرز الاسر الفقيرة من الاسر غير الفقيرة نستخدم بعض الادوات والمؤشرات التي تساعدنا في الحكم على فقر او عدم فقر الاسرة، وتختلف الطرق المستعملة في قياس الفقر باختلاف المفهوم المراد دراسته وحسب توفر البيانات اللازمة لتطبيق اي من هذه الطرق والأساليب.

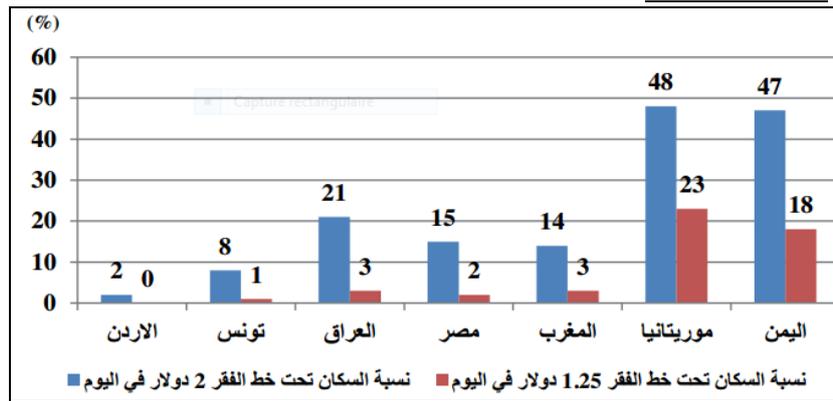
3- تحليل ظاهرة الفقر في الدول العربية:

تعتبر المنطقة العربية من المناطق ذات مستويات الفقر المنخفضة نسبياً خاصة إذا ما قورنت بمنطقة افريقيا جنوب الصحراء او منطقة شرق آسيا إلا ان ما حصل من تطورات سياسية في بعض الدول العربية خلال عام 2011، اثار بعض المخاوف من ان التوازن الاجتماعي في بعض هذه الدول كان هشاً، ويشير الى ان الحجم الحقيقي لمشكلة الفقر والتقدير الدقيق لتداعياتها أكبر مما هو منعكس في نسب فقر الدخل السائدة²¹. فلدى النظر في ما جاء في التقارير الدولية عن واقع الفقر في البلدان العربية سوف نجد أن معظمها يقدر نسبة السكان الفقراء بأقل من 2.5% أو 3.5% من اجمالي السكان (حسب خط الفقر الدولي، أي دولار في اليوم للشخص -حسب تعادل القوة الشرائية) وهي نسبة الأقل بين مناطق العالم. ويبدو هذا القياس غير مقنع بالنسبة للكثير من الباحثين وصانعي السياسات والمواطنين على حد سواء، كما أنه يوجه رسالة مضللة مفادها ان مكافحة الفقر ليس من أولويات التنمية في المنطقة العربية²². اذ نجد أن المعطيات الإحصائية الرسمية تحاول دائماً أن تدفع بالمؤشرات إلى منحى إيجابي قصد إبراز نجاح الجهود التنموية والسياسات الحكومية. أما المراكز المستقلة -إن وجدت- فتحاول اعتماد مؤشرات موضوعية وإبراز مستويات الفقر الأكثر قرباً من الموضوعية. أما مصادر السياسيين، المفكرين والصحافيين المعارضين فيدفعون باتجاه المنحى التصاعدي لإبراز فشل البرامج التنموية للحكومات. من هنا يجد الباحث الموضوعي المستقل نفسه أمام إشكالية التعامل مع هذه المعطيات وغالباً ما يعتمد على مصادر المنظمات الدولية التي هي بدورها تواجه صعوبات جمة في التعامل مع المصادر الرسمية أو إنجاز مسح ذات مصداقية نظراً للتركيب السوسيوولوجية والثقافية لهذه المجتمعات وكذا حساسية دراسة هذه الظاهرة من قبل السلطات الرسمية لهذه البلدان²³.

3-1 مؤشرات الفقر في بعض الدول العربية:

تبين مؤشرات فقر الدخل، وفق البيانات المتاحة في الدول العربية، التباين الواضح في مستويات الفقر في الدول العربية، حيث يمكن تقسيم الدول العربية الى مجموعتين، تضم المجموعة الأولى عدداً من الدول العربية محدودة الدخل كاليمن، موريتانيا، فلسطين والصومال، السودان وجيبوتي وجزر القمر، والتي تفوق نسب الفقر فيها 40% من السكان، أما المجموعة الثانية فتضم بقية الدول ذات النسب المعتدلة (بين 10 و20%) أو نسب الفقر المتدنية (أقل من 10%)، كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (07): مؤشرات الفقر وفق خط الفقر الدولي في بعض الدول العربية

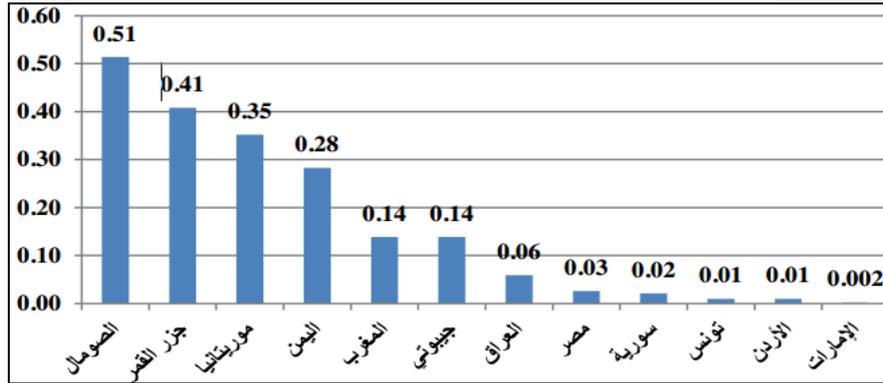


المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2011، ص31.

نجد ان مكونات الفقر الذكورة اعلاه تعبر فقط عن فقر الدخل في حين ان الفقر البشري يضم ابعادا اخرى بالإضافة الى الدخل، مثل: التعليم، الصحة، المستوى المعيشي والحريات. وتشير بعض المؤشرات المتاحة الى وجود اشكال عديدة من الحرمان والتهميش مثل: سوء التغذية وضعف الخدمات الاساسية في مجالات الصحة والتعليم، يعاني منها سكان في الدول العربية التي تنخفض فيها مستويات فقر

في الدخل. ففي تقرير التنمية البشرية لعام 2010 قدم برنامج الأمم المتحدة مؤشرا جديدا للفقر، سمي بمؤشر "الفقر المتعدد الأبعاد"، الذي يعطي صورة واضحة حول حجم التحديات القائمة أمام معظم الدول العربية في مكافحة الفقر بمختلف أبعاده لاسيما على مستوى تحسين الدخل والخدمات الأساسية خاصة في مجالي التعليم والصحة، والشكل التالي يوضح مستوى مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد بالنسبة للدول العربية التي تتوفر حولها البيانات:

الشكل رقم (08): مؤشرات الفقر متعدد الأبعاد في بعض الدول العربية خلال الفترة 2000-2008



المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2011، ص 31

يتبين من خلال مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد، ان مؤشر الفقر في الدول العربية وفق هذا المؤشر متدنية نسبيا بالمقارنة مع عدد كبير من الدول النامية. ورغم وجود ارتباط احصائي معنوي بين نسب فقر الدخل ومستويات مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد، إلا ان ترتيب الدول العربية يختلف حسب المؤشرين نظرا لاختلاف طبيعة المتغيرات المتضمنة في كل منهما.

وكما بينت التطورات السياسية التي شهدتها عدد من الدول العربية خلال عام 2011، فلا يمكن اعتبار مؤشرات الفقر الدخل مطلقة وحدها، او حتى مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد، كافية للتعبير عن مستوى هشاشة الاستقرار والتماسك المجتمعي حيث ان مفهوم الفقر المبني على خط مطلق لفقر الدخل لا يعبر بشكل ملائم عن درجة رضا كل فرد عن وضعه الاجتماعي وعن وضع كل فرد بالمقارنة مع بقية أفراد المجتمع (الفقر النسبي)، ولا يأخذ في الاعتبار مستوى حصول الافراد على الخدمات الاساسية وتطلعات افراد المجتمع ونظرتهم للمستقبل. فيمكن لمؤشرات فقر الدخل المطلق أن تتحسن لو ارتفع دخل/انفاق كل الشرائح الداخلية، دون تسجيل اي تحسن في مؤشرات الدخل النسبي التي تتوقف عادة على متوسط أو وسيط الدخل أو الانفاق. كما يمكن لدخل الفرد ان يرتفع دون وجود رضا عن الوضع الحالي والمستقبلي فيما يتعلق بأوجه عديدة من الحياة مثل الخدمات العامة والعدالة الاجتماعية والحريات.

3-2- تحليل التقدم في غاية تخفيض نسبة الفقر ضمن الأهداف الانمائية للألفية:

رغم صعوبة تحليل مدى تقدم الدول العربية في تحقيق هدف "القضاء على الفقر المدقع والجوع: وذلك بتخفيض نسبة السكان الذين يقل دخلهم اليومي عن 1 دولار وتخفيض نسبة السكان الذين يعانون من الجوع إلى النصف في الفترة 1990-2015" وذلك من حيث ندرة البيانات وخاصة تلك المتعلقة بنسب الفقر المحسوبة وفق خط الفقر الدولي دولار واحد باليوم، الا ان البيانات المتاحة للفقر من خلال خطوط الفقر الوطنية، تظهر وجود تباين في مدى تحقيق هذه الغاية حيث حققت كل من تونس، الجزائر والمغرب تقدما واضحا في تحقيق تلك الاهداف إلا ان بعض الدول الاخرى مثل الأردن، سوريا، لبنان ومصر تسير بخطى أكثر بطؤا نحو تحقيق تلك الغاية ومن المتوقع ان يشهد عدد من الدول العربية بعض الصعوبات في تحقيق هذه الغاية، خاصة الدول اقل نموا مثل: اليمن،

جيبوتي، موريتانيا وجزر القمر وذلك بالاضافة الى الدول التي تعاني من ظروف خاصة مثل: العراق، فلسطين والصومال، والجدول رقم (01) يوضح ويختصر كل هذا.

الجدول رقم (01): التقدم في غاية تخفيض نسبة الفقر ضمن الأهداف الانمائية للألفية

الدول	السنوات	نسبة الفقر وفق خط الفقر الوطني %
الاردن	1992	2,14
	2008	13,3
تونس	1990	6,7
	2005	3,8
الجزائر	1995	14,1
	2005	5,7
جزر القمر	1995	,754
	2004	36,9
جيبوتي	1996	9,6
	2000	42
السودان	1992	77,5
	2002	50
سوريا	1997	14,26
	2007	12,3
لبنان	1996	6,3
	2005	7,97
مصر	1990	24,32
	2008	22
المغرب	1990	13,1
	2007	9
موريتانيا	1990	56,6
	2008	42
اليمن	1992	19,1
	2006	34,8

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2012، ص 327.

وما تجدر الإشارة إليه انه على الرغم من وجود قواسم عامة بين الدول العربية، إلا أنه يوجد أيضا العديد من الاستثناءات، فظاهرة الفقر مثلا تقل في الأقطار النفطية التي تتسم بصغر حجم السكان مقارنة مع الأقطار العربية غير النفطية والتي تعتمد على القطاع الزراعي بشكل أساسي. وفي القطر الواحد تكون ظاهرة الفقر في المدن أقل منها في الريف، وبين المتعلمين أقل منها بين الأميين²⁴.

3-3- أسباب محدودة استراتيجيات محاربة الفقر في العالم العربي: أسباب محدودة سياسات محاربة الفقر في العالم العربي²⁵:

- هيمنة المقاربة السياسة على المقاربات الأخرى،
- غموض وتذبذب الاستراتيجيات والسياسات الخاصة بمحاربة الفقر،
- عدم وجود هيئات مستقلة خاصة بمتابعة تطور الظاهرة وتقييم نجاعة وفعالية البرامج المسطرة من طرف الحكومات،
- مقارنة فوقية وتحييد مشاركة الأفراد أو المجتمع المدني في صياغة السياسات ومتابعة تنفيذها،
- نقص الصرامة والشفافية في استعمال الموارد إضافة إلى ظاهرة تبذير الموارد والفساد الإداري والاقتصادي،
- التوزيع غير العادل للثروات بين فئات المجتمع الواحد،
- ضعف اقتصاديات هذه الدول وعدم تامين العمل كمصدر استراتيجي للثروة و- بطريقة غير مباشرة - تدعم اقتصاديات الدول الكبرى من خلال الاستيراد في غياب سياسات اقتصادية رشيدة،
- غياب أي تنسيق اقتصادي واجتماعي بين الدول العربية والإسلامية ووضع الحاجز السياسي في المقام الأول كمبرر لعدم التكامل الاقتصادي،
- هيمنة التنظيم البيروقراطي على مختلف المؤسسات مما ينعكس سلبا على تشجيع المبادرات الاستثمارية وحنق كل المشاريع المقترحة لمحاربة الفقر في هذه البلدان،
- إهمال المقاربة المبنية على الكفاءات في تسيير المشاريع وضعف الرقابة، فاسحا المجال أمام الممارسات الهادرة للثروة،
- اعتماد مقارنة كلية في محاربة الفقر وإهمال التطوير الجهوي لهذه البلدان خاصة من حيث الاعتماد على دراسات علمية دقيقة تسمح للمناطق بتطوير ذاتها وبدعم من الحكومات.
- حسب رأينا فإن من بين أهم أسباب محدودة سياسات محاربة الفقر في العالم العربي يرجع الى تضارب في المعطيات الخاصة بقياسه لذا لا بد عند تحديد نسب الفقر ان يتم التحقق من التعريف المعتمد للفقر، منهجية القياس، نوعية البيانات الاحصائية.

خاتمة

لقد سمحت لنا دراستنا هذه بالتعرف على مختلف اشكاليات المتعلقة بقياس وتقييم ظاهرة الفقر وهذا من خلال اعطاء قراءة لتطور مفهوم الفقر وإعطاء صورة واضحة عن خطوط الفقر وصعوبة تحديدها وكذا مختلف المؤشرات الخاصة بقياسه سواء كانت وحيدة البعد أو متعددة الأبعاد، سواء كان الفقر نقدي مرتبط بالدخل أو بشري مرتبط بالظروف الاقتصادية والاجتماعية التي يعيشها الفرد. كما حاولنا من خلال هذا البحث تقييم واقع الفقر في الدول العربية وتوصلنا من خلال هذا البحث الى مجموعة من الاستنتاجات وهي:

- الفقر هو ظاهرة متعددة الجوانب والأبعاد يصعب تحديد مفهوم دقيق لها وهذا ما لمسناه من خلال كثرة التعاريف المقدمة للفقر.
- أن ظاهرة الفقر تبقى ظاهرة معقدة وهذا لتعدد أشكالها وبالتالي طرق قياسها. وأنه بالرغم من اعتبار المقياس النقدي (الدخل) كمعيار فاصل بين من هو فقير ومن هو غير ذلك إلا أنه غير كافي نظرا للوجود عدة عوامل أخرى تتداخل في دراسة حالة الفقير.

- ليس من السهل الوقوف على جل المتغيرات المكونة لظاهرة الفقر ولا قياسها نظرا لان فيها متغيرات نوعية، وان قياس الفقر يتطلب الوقت، الجهد والمال لأنها مهمة لا يمكن أن تتم بطريقة صحيحة إلا إذا تم الحصول على المعلومات الكافية بواسطة الأفراد والعائلات الفقيرة.
- من خلال تحليلنا لظاهرة الفقر في الدول العربية مؤشرات الفقر وفق خط الفقر الدولي و مؤشرات الفقر متعدد الابعاد في بعض الدول العربية اتضح لدينا²⁶:
- أن من بين أسباب محدودة استراتيجيات وسياسات محاربة الفقر في العالم العربي يرجع الى تضارب في المعطيات الخاصة بقياسه لذا لا بد عند تحديد نسب الفقر ان يتم التحقق من التعريف المعتمد للفقر، منهجية القياس، نوعية البيانات الاحصائية.
- ان قياس الدولار الواحد في اليوم لا يصلح عموما لتقييم وضع الفقر في معظم البلدان العربية التي تنتمي الى مجموعة البلدان ذات مستوي التنمية والدخل المرتفع (دول مجلس التعاون الخليجي) ، أو المتوسط (غالبية بلدان المشرق والمغرب)، في حين قد يكون صالحا لقياس الفقر في الدول العربية الاقل نمواً وهي ست بلدان من اصل 22 بلدا عربياً (موريتانيا، جزر القمر، الصومال، السودان، اليمن، جيبوتي).
- اذا احتسبت نسب الفقر على اساس دولارين في اليوم للشخص الواحد فان نسبة السكان الفقراء تقفز قفزة غير عقلانية من 2.5% أو 3.5% الى 31.5% وهو ما يطرح مجددا علامات استفهام حول صلاحية قياس الفقر على اساس دولار واحد في اليوم.
- هناك تفاوت كبير في مستويات التنمية والنمو والدخل داخل المجموعة العربية، مما يجعل اعتماد قياسات موحدة امراً غير علمي. كما ان المتوسطات الاقليمية لكل المجموعة العربية التي لا تأخذ بعين الاعتبار هذه التفاوتات تكون مضللة هي الأخرى، ولا تعكس الواقع الحقيقي لغالبية البلدان العربية.

قائمة بالمراجع

- 1- الأمم المتحدة، تقييم اسهام برنامج الأمم المتحدة الانمائي في الحد من الفقر، الدورة العادية الأولى، البند4 من جدول الأعمال المؤقت، نيويورك، 2013، ص2.
- 2 - UNDP, Challenges in the Arab States, in: http://arabstates.undp.org/content/rbas/en/home/ourwork/povertyreduction/in_depth/
- 3- نحو مجتمع المعرفة، التنمية المستدامة في الوطن العربي... بين الواقع والمأمول، الاصدار الحادي عشر، جامعة الملك عبد العزيز، 2005، ص 29
- 4- عبد الرزاق الفارس، الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001، ص03.
- 5- الوالي فاطمة، إشكالية الفقر في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بشار، 2007، ص 03.
- 6 - SenA.K, Income distribution and employment, three notes on the concept of poverty, international labour office, 1978.
- 7- عيسى بن ناصر، مشكلة الفقر في الجزائر والتعاون، مجلة الاقتصاد والمناجنت، تلمسان، العدد 02 مارس 2003، ص 202.
- 8- تقرير التنمية الإنسانية العربية، الفصل السادس، 2002، ص10.
- 9- ناصر مراد، تشخيص ومكافحة ظاهرة الفقر في الجزائر، الندوة الدولية حول: تجارب مكافحة الفقر في العالمين العربي والإسلامي، جامعة سعد دحلب البليدة، خلال الفترة 01-03 جويلية 2007، ص2.

¹¹ - ديباناريان، احصائية رئيسة في التنمية الاجتماعية بشبكة البنك الدولي لتخفيض أعداد الفقراء والإدارة الاقتصادية.

¹² - J.pierre cline et autres, Les nouvelles stratégies internationales de lutte contre la pauvreté, 2^{ème} édition, paris,

économica, 2003, p3.

¹³ - Ibid, p3.

¹⁴ - فائز بن ابراهيم الحبيب، النمو وتوفير الاحتياجات الاساسية، دراسة لحالة بعض الدول الاسلامية في الفترة 1965-1990، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد 23، العدد 04، جامعة الكويت، 1999، ص 09.

¹⁵ - الطيب لحيلج ومحمد جصاص، الفقر... التعريف ومحاولات القياس، أبحاث اقتصادية وإدارية - العدد السابع، جوان 2010، ص 176.

¹⁶ - Ravallion.M, Poverty Comparisons. A Guide to Concepts and Methods, working paper, n°88, Washington, DC, word bank, 1992, p142.

¹⁷ - Benhabib.A, Ziani.T, Bettahar.S, Maliki.S, The analysis of poverty dynamics in algeria: a multidimensionnal approach, Laboratory MECAS, p3.

¹⁸ - المعهد العربي للتخطيط، اشكالية دراسة ظاهرة الفقر، ص ص 11-13.

¹⁹ - محمد عبدالله الرفاعي، معوقات بيانات قياس الفقر، المؤتمر الاحصائي العربي الأول، عمان- الاردن 12-13 نوفمبر 2007، ص ص 475-476.

²⁰ - المعهد العربي للتخطيط، اشكالية دراسة ظاهرة الفقر، ص 17.

²¹ - صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2011، ص 31

²² - المعهد العربي للتخطيط، اشكالية دراسة ظاهرة الفقر، ص 4.

²³ - شريف غياط وعبد المالك مهري، مشكلة الفقر في العالم العربي وإشكالية محاربتها: دروس مستفادة من فلسفة التجربة الماليزية، المنتدى الدولي الثاني حول:

المالية الإسلامية، جامعة صفاقس - تونس بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية - جدة، خلال الفترة 27 - 28 - 29 / 6 / 2013، ص 5.

²⁴ - عبد الرزاق الفارس، الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2001، ص 76.

²⁵ - شريف غياط وعبد المالك مهري، مشكلة الفقر في العالم العربي وإشكالية محاربتها: دروس مستفادة من فلسفة التجربة الماليزية، مرجع سابق، ص 6-7.

²⁶ - بالتصرف عن : المعهد العربي للتخطيط، اشكالية دراسة ظاهرة الفقر، ص ص 6-7.